بسم الله الرحمن والرحيم

Permanent Mission of the
UNITED ARAB EMIRATES
to the United Nations
New York

البعثة الدائمة
لدولة الامارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة

سعادة السفير

عبد العزيز بن ناصر الشامسي

المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة

ورئيس وفد دولة الإمارات

في

المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية

مونتيري – المكسيك

18–22 آذار/مارس 2000

747 Third Avenue ♦ New York, NY 10017 ♦ Tel: (212) 371-0480 ♦ Fax: (212) 371-4923

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

يطيب لي باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم لجمهورية المكسيك حكومة وشعبا بالشكر لاستضافتها الكريمة لهذا المؤتمر التاريخي، معربا أيضا عن تقديرنا وشكرنا الجزيل لأعضاء اللجنة التحضيرية لما بذلوه من جهود ومساعي فاعلة ساهمت في إنجاح انعقاده.

كما وأنتهز هذه المناسبة أيضا لأعبر عن إمتنانا لمعالي الأمين العام كوفي عنان لما جاء في مجموعة تقاريره حول التنمية من معلومات قيمة ومفيدة، ولا يفوتني أيضا أن أعرب عن تأييدنا لبيان جمهورية فنزويلا باسم مجموعة الـ 77 والصين .

السيد الرئيس،

بالرغم من التحسن النسبي الذي طرأ خلال عقد التسعينات على الأوضاع الاقتصادية والمالية في العديد من المناطق العالمية، تأثرا بانعكاسات العولمه والانفتاح وتطور أدوات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الحديثة، إلا أن هذه النتائج الايجابية لم تنعكس على شعوب دول العالم الثالث، التي مازالت ماثلة أمام نتائج التراجعات المتنامية لمعدلات النمو، وتفاقم مشاكل انتشار الفقر والجوع والبطالة والأمراض المعدية وغيرها من تحديات أعباء الديون ، والهبوط المستمر لمستوى الدخل القومي. وهو الأمر الذي بدوره ساهم في تهميش هذه الدول وتعميق الفجوة بينها وبين دول الشمال، بل وفي إيجاد حالة من عدم المساواة والتكافؤ في الفرص والرفاهية ما بين شعوب كل منها.

السيد الرئيس

لقد أثبتت الإحصائيات العالمية الأخيرة بأن المبادرات والجهود التي بذلت حتى الأن منذ إعتماد جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في مجالات تنشيط التنمية المستدامة قد سارت جميعها بخطى بطيئة للغاية، ولم تكن نتائجها بمستوى التوقعات المطلوبة نظرا لافتقارها للتخطيط المنهجي وفقدانها لمصادر التمويل اللازم واصطدامها بالشروط والنظم البروقراطيه التي مازالت تنتهجها العديد من الدول والمؤسسات المالية الدولية المانحة إزاء الدول النامية، وخصوصا تلك التي تعاني من مشاكل تراكم الديون الخارجية، وإنخفاض مصادر تمويل برامج الخدمات الأساسية لشعوبها. وعليه فإننا نؤكد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بإيجاد الإرادة السياسية اللازمة للالتزام في استراتيجية واضحة ومتكاملة لتمويل التنمية في الدول النامية، قائمة على مبادئ الشفافية والمساواة وتبادل المصالح بين الدول، ومبادئ الاعتراف بحق الدول النامية والصغيرة في المشاركة الفاعلة بعمليات صنع القرار الاقتصادي العالمي، آخذين في الإعتبار ضرورة احترام الخصائص التي تتميز بها كل دولة ومنطقة جغرافية على حده.

كما وفي هذا السياق أيضا فإننا وإذ نؤمن بضرورة تطوير أوجه التعاون الاقتصادي والتقني بين دول الجنوب - الجنوب وتحمل حكومات هذه الدول لدورها الأساسي في مجال تطوير برامج تعبئة الموارد المحلية، وتهيئة الظروف الملائمة لتشجيع تدفقات التمويل لبرامجها الوطنية التنموية، فإننا في نفس الوقت نطالب الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية المانحة بتحمل مسؤولياتها في إطار ثلاثة عناصر أساسية وهي :

أولا: تنفيذ إلتزام تخصيص نسبة 7ر. في المائة من ناتجها القومي الاجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، وأيضا نسبة 15ر. إلى 20ر. بالمائة إلى البلدان الأقل نموا خلال العقد الحالي، فضلا عن تعزيز مساعداتها الأخرى غير الرسمية وتحسين سبل إيصالها للبلدان المستفيدة.

ثانيا : تطبيق آليات مبتكرة لمعالجة مشاكل الديون الخارجية وخصوصا لدى الدول الأقل نموا سواء من خلال تخفيفها أو الغائها وأعبائها أو تحويلها كموارد لتمويل روافد التنمية في هذه البلدان.

ثالثا: إقامة نظام تجاري شمولي ومتعدد الأطراف قائم على مبادئ عدم التمييز والانصاف بين الدول، ويكفل في غاياته وصول صادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية، واستقطابها لتدفقات رؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية والتكنولوجيات الحديثة المستخدمة في الأغراض السلمية.

إننا وإذ نعتبر وقائع الصراعات وتواصل ممارسات الإحتلال والارهاب هي من اهم العوائق التي تحول دون تنفيذ خطط التنمية وتمويلها، فاننا نطالب من المجتمع الدولي إتخاذ الإجراءات اللازمة لحمل الحكومة الاسرائيلية على الوقف الفوري والعاجل لكافة ممارسات الإحتلال والاستيطان والإعتداءات السافرة داخل الأراضي الفلسطينية بما فيها مدينة القدس العربية، وكذلك مطالبتها بايقاف تدميرها الوحشي غير الأخلاقي أو المسؤول للمؤسسات الفلسطينية الانمائية الوطنية والتي جميعها تم تمويل بنائها من المنح والمساعدات المالية المقدمة من الدول والمؤسسات العالمية المانحة ومنها دولة الامارات.

السيد الرئيس،

إن دولة الإمارات العربية المتحدة وبتوجيهات سامية من حضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" حرصت على سن النظم والتشريعات القانونية والمالية المنظمة للسياسات الوطنية المعنية بالاقتصاد الكلي، والمساهمة بشكل أو بآخر في تعبئة وتنمية الموارد المالية المحلية، وتطوير القدرات والمهارات الانتاجية للمواطن الاماراتي، وزيادة فرص العمل وتشجيع الاستثمارات والأسواق بأنواعها وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، وغيرها من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية المستدامة. كما وإنطلاقا من إيمانها بروح الشراكة والتضامن الإقليمي والدولي، حرصت دولة الإمارات على المشاركة في تقديم شتى أنواع المساعدات المالية والتقنية والمنح والقروض للعديد من الدول النامية والفقيرة لإعانتها على تطوير برامج التنمية لديها، كذلك ساهمت في تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية بما فيها المخصصة لأغراض إعادة الأعمار ونزع الألغام في المناطق المتضررة.

السيد الرئيس

وختاما إننا نؤيد المقترحات الداعية إلى تطوير آليات التنسيق ما بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والاقتصادية الأخرى متعددة الأطراف كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من أجل تعزيز أدوارها في مجال اصلاح وتطوير النظام المالي الدولي وحشد موارد التمويل اللازمة لتنفيذ آليات وبرامج القضاء على الفقر والجوع وتلبية إحتياجات النمو الاقتصادي والاجتماعي وحماية البيئة كعوامل أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

وشكرا السيد الرئيس،،،